الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

gouvernance transparence performance

منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتوجهات العامة للقانون الأساسي الجديد للميزانية

القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

مارس 2019

أهداف الدورة التكوينية

- تمكين المشاركين من أحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية ومعرفة أهم التحديات لتطبيق مقتضياته وتعزيز مبادئه الأساسية. (مداخلة 01)
- التعريف بالأدوار والمسؤوليات الجديدة لدعم حوار التصرف في كافة مراحل دورة الميزانية وتطوير ومتابعة وتقييم الأداء والتنزيل العملياتي للبرامج. (مداخلة 02)
- التمكن من إطار أداء (إستراتيجية والأهداف والمؤشرات) برنامج الخدمات الجامعية وارتباطها بمؤشرات أداء المؤسسات ومتطلبات التطوير. (مداخلة 03)

المداخلة الأولى
المحتوى

تقديم: تذكير بأهم ركائز ومبادئ منظومة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

محور 1: أهم التوجهات ومحتوى القانون الأساسي الجديد للميزانية

محور 2: متطلبات تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية

تعريف منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

تعريف المنظومة:

هي أسلوب جديد للتصرف العمومي ينبني على تركيز منهجية حديثة للتصرف في ميزانية الدولة تمكن من ترشيد التصرف في المال العام طبقا للمعايير الدولية. (دينامكية عالمية لإصلاح المالية العمومية)

هي منظومة تترجم من خلالها التوجهات الإستراتيجية للتنمية إلى أهداف خصوصية ومؤشرات قيس أداء تمكن من متابعة وتقييم إنجاز الأهداف المرسومة .

وتنبني المنظومة على مبدأ التصرف حسب النتائج ويكون فيها رصد الاعتمادات مرتبط بالنتائج على خلاف المنظومة الكلاسيكية المبنية على التصرف حسب الوسائل.

I-الركائز الأساسية
لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

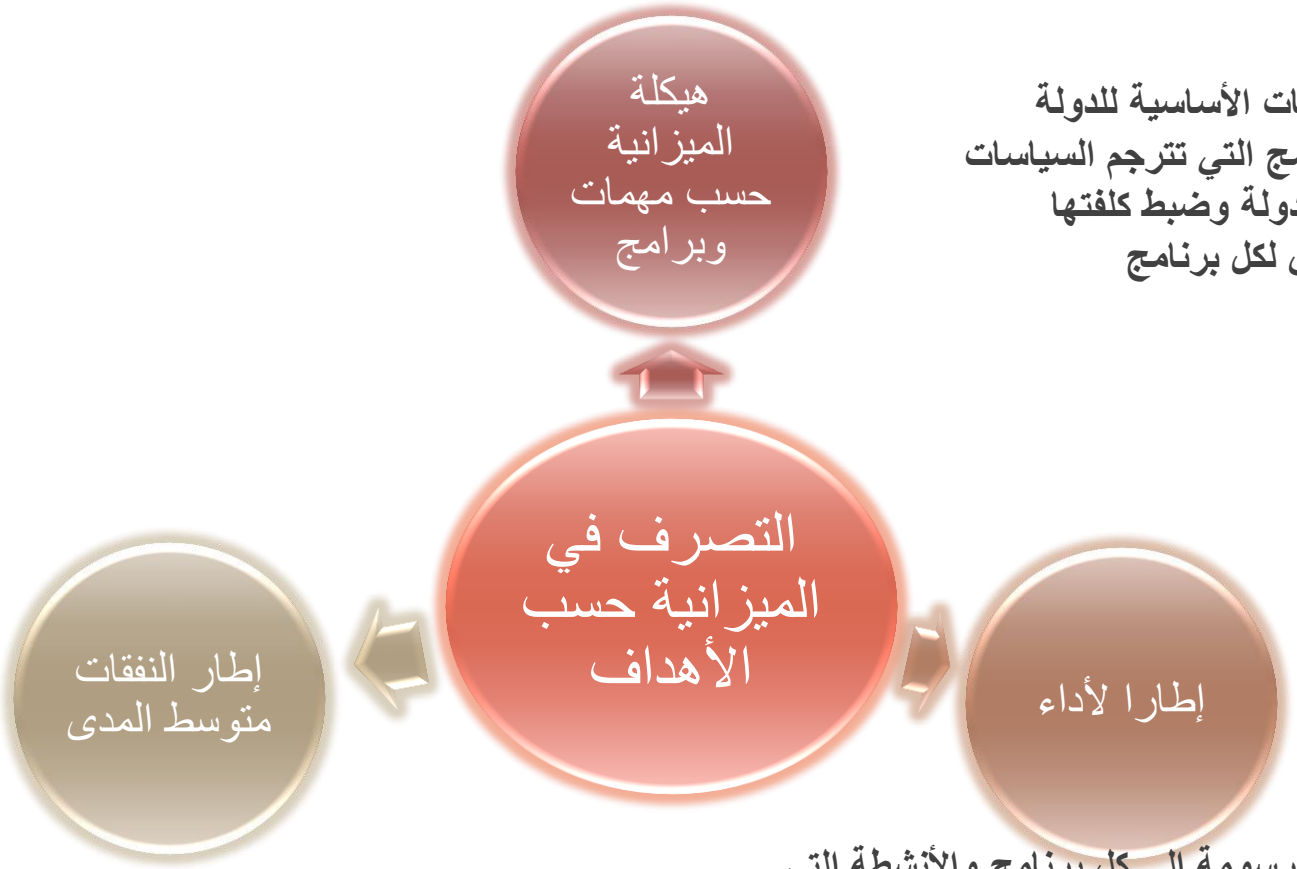

- ضبط المهمات الأساسية للدولة
- تحديد البرامج التي تترجم السياسات العمومية للدولة وضبط كلفتها
- تعيين رئيس لكل برنامج

- تحديد الأهداف المرسومة إلى كل برنامج والأنشطة التي تساهم في تحقيقها
- تحديد مؤشرات الأداء لقيس نجاعة البرنامج

- إعداد إطار نفقات عام وأطر نفقات قطاعية على المدى المتوسط

1- هيكلة جديدة للميزانية

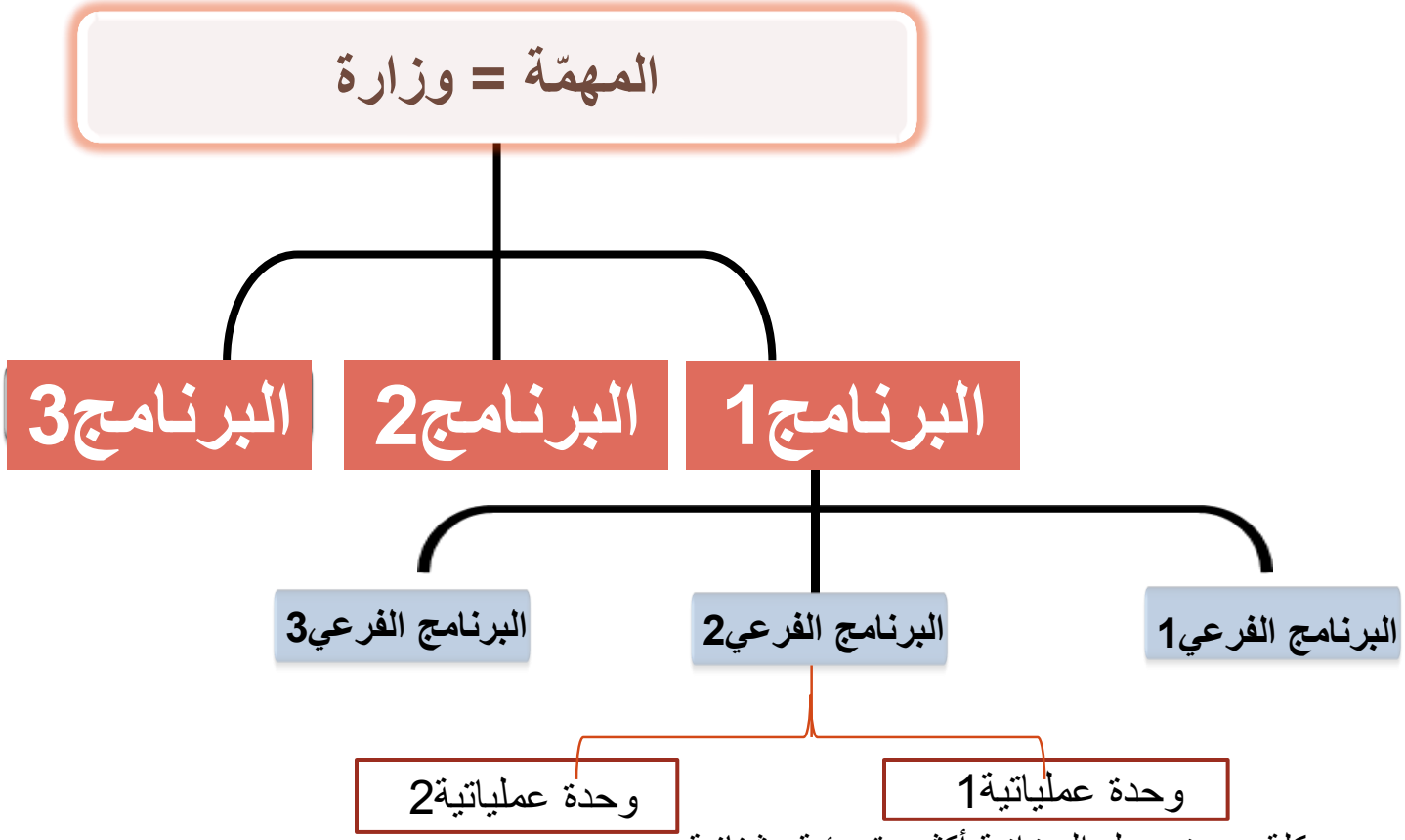

- هيكلة جديدة: جعل الميزانية أكثر مقروئية وشفافية
- تحسين نجاعة التصرف
- المساءلة حول استعمال الإعتمادات

برامج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهياكل المتدخلة

المهمة: التعليم العالي والبحث العلمي

البرامج	الهياكل المركزية	المؤسسات العمومية	الفاعلون العموميون
برنامج التعليم العالي رئيس البرنامج: م.ع التعليم العالي	• إ.ع للتعليم العالي • إ.ع للتجديد الجامعي • إ.ع للدراسات التكنولوجية	• الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد • الجامعات والمؤسسات الراجعة لها بالنظر • المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية	
برنامج البحث العلمي رئيس البرنامج: م.ع البحث العلمي	• إ.ع للبحث العلمي • إ.ع لتثمين البحث • الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث • وحدة التصرف حسب الأهداف لتنفيذ برنامج أفق 2020	• مراكز البحث • الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث	• مدينة العلوم • قصر العلوم • المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا النووية
برنامج الخدمات الجامعية رئيس البرنامج: م.ع الشؤون الطالبية	إ.ع للشؤون الطالبية	• دواوين الخدمات الجامعية • مؤسسات الخدمات الجامعية	
برنامج القيادة والمساندة رئيس البرنامج: م.ع المصالح المشتركة	• الديوان • خلية الحوكمة • التفقدية العامة • إ.ع للمصالح المشتركة • إ.ع للبنايات والتجهيز • إ.ع للشؤون القانونية والنزاعات • إ.ع للتعاون الدولي	• مركز الحساب الخوارزمي • مركز النشر الجامعي	

2- إطار الأداء

الإستراتجية

- تمكن الإستراتيجية القطاعية وفق أفق زمني متوسط المدى من إرساء الاختيارات ذات الأولوية للتدخل العمومي، وذلك عبر تحليل شامل وواقعي لسياسات الدولة مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والانتظارات.

الإستراتجية البرنامج

- انسجام مع إستراتجية القطاع
- تحديد الاولويات
- برمجة على المدى المتوسط

اختيار الأهداف

- عدد محدود
- تمثل الجوانب الأساسية للبرنامج
- واضحة وبسيطة و عملية
- قابلة للقياس بواسطة مؤشرات أداء

مؤشرات قيس الأداء

- هو تمثل كمي أو نوعي قابل للاحتساب
- تكون متابعة المؤشر وفق جدول زمني يمكن من مراقبة تحيين الإنجازات السابقة ومقارنتها بالقيم المنشودة

الأنشطة

- هي مجموعة الأعمال الضرورية لتجسيم سياسة عمومية ما (البرنامج) وتمكن من تحقيق الأهداف المرسومة لها. ويتم تنزيلها على مستوى البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالتوازي مع أهداف ومؤشرات قيس الأداء البرنامج

*- إطار أداء لبرنامج الخدمات الجامعية (2018)

الهـدف 1.3: تطوير منظومة السكن الجامعي.	المؤشر1.1.3: نسبة الاستجابة لمطالب السكن الجامعي.
	المؤشر2.1.3: نسبة الغرف التي تأوي فعليا طالبا أو طالبين
	المؤش3.1.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة
الهـدف 2.3: تطوير منظومة الاطعام الجامعي.	المؤشر 1.2.3: عدد المطاعم الجامعية المؤهلة للانخراط في المسار الإشهادي.
	المؤشر 2.2.3: نسبة الأعوان المختصين في الطبخ
الهـدف 3.3: تحسين الإحاطة الصحية والنفسية للطالب	المؤشر1.3.3: نسبة المؤسسات المنتفعة بزيارات منتظمة للأخصائيين النفسانيين.
	المؤشر2.3.3: نسبة مؤسسات السكن الجامعي المنتفعة بالتغطية الصحية
	المؤشر3.3.3: نسبة انتفاع الطلبة بالإحاطة النفسية
الهدف 4.3: تطوير الأنشطة الثقافية والرياضية	المؤشر1.4.3: نسبة انخراط الطلبة بالنوادي الثقافية و الرياضية داخل المبيتات.
	المؤشر 2.4.3: نسبة تأطير الطلبة بالنوادي الثقافية والرياضية داخل المبيتات.

3- إطار النفقات على المدى المتوسط

- إطار **الميزانية** متوسط المدى هو آلية برمجة متحركة من سنة إلى أخرى ويشمل على موارد ونفقات ميزانية الدولة ويوزع المبلغ الجملي على مهمات.

- إطار **النفقات** متوسط المدى القطاعي: يوزع الاعتمادات داخل كل مهمة وفق البرامج وفقا للاستراتيجيات القطاعية.

البرامج	الإنجازات			ق.م	التقديرات		
	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البرنامج 1							
البرنامج 2							
البرنامج 3							
البرنامج 4							
المجموع							

*- إطار النفقات على المدى المتوسط لوزارة التعليم العالي والبحث العالي (2018)

جدول اجمالي لإطار النفقات متوسط المدى (2019 - 2021) لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2016	انجازات 2017	ق م 2018	تقديرات 2019	تقديرات 2020	تقديرات 2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	1 304 866	1 339 428	1 371 019	1 530 364	1 663 713	1 796 939
على الموارد العامة للميزانية	1 268 719	1 302 598	1 336 694	1 495 884	1 625 785	1 755 218
التأجير العمومي	1 021 170	1 027 941	1 044 213	1 162 958	1 281 111	1 398 355
وسائل المصالح	86 182	86 322	83 696	88 024	92 425	97 046
التدخل العمومي	161 367	188 335	208 785	244 902	252 249	259 817
على الموارد الذاتية للمؤسسات	36 147	36 830	34 325	34 480	37 928	41 721
التأجير العمومي	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	36 147	36 830	34 325	34 480	37 928	41 721
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني: نفقات التنمية	150 474	129 064	145 000	150 000	220 000	260 000
الإستثمارات المباشرة	149 217	127 542	139 500	144 730	212 000	250 000
على الموارد العامة للميزانية	125 838	114 838	124 500	131 730	172 000	200 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	23 379	12 704	15 000	13 000	40 000	50 000
التمويل العمومي	1 257	1 522	5 500	5 270	8 000	10 000
على المواد العامة للميزانية	1 257	1 522	5 500	5 270	8 000	10 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	0	0	0	0	0	0
مجموع الميزانية دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية	1 419 193	1 431 662	1 481 694	1 645 884	1 845 785	2 015 218
المجموع	**1 455 340**	**1 468 492**	**1 516 019**	**1 680 364**	**1 883 713**	**2 056 939**

II-المبادئ الأساسية للمنظومة

الحوكمة

- تهدف إلى الاستخدام الامثل للموارد المالية والحد من إهدارها بإرساء إجراءات وتقنيات تؤدي إلى حفض استهلاك الميزانية دون المساس بالأهداف الحقيقية المراد تحقيقها وتنبني على أساس النزاهة لضمان إستعمال المال العام بشكل فعال

الأداء

- تحسين فاعلية الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية.
(Efficacité Socio-Economique)
- دعم نجاعة التصرف العمومي (Efficience de la Gestion Publique)
- تأمين جودة الخدمات المسداة (Service public)

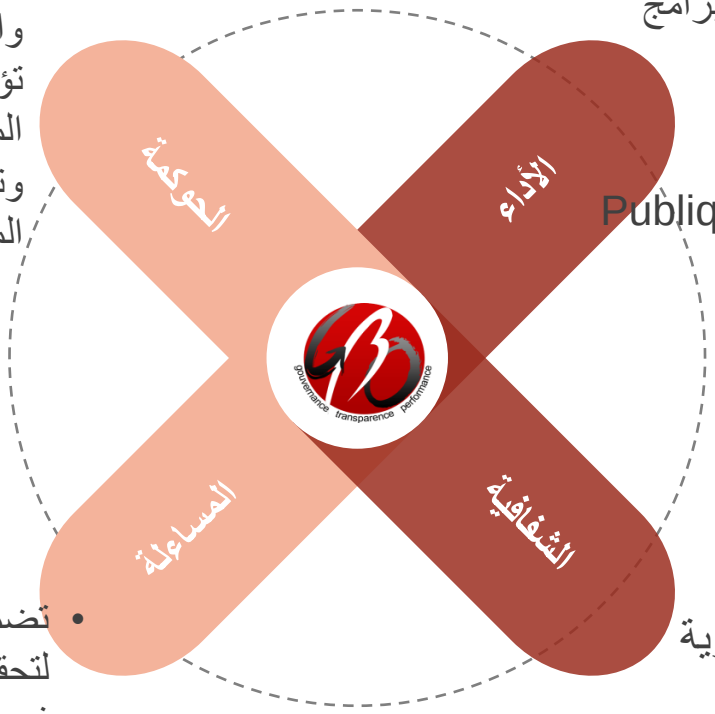

المساءلة

- تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة أمام المواطن لتحقيق الأهداف
- فهي التصرف الأمثل للربط بين الإنجازات والاهداف المرسومة وتقييم وفاعلية البرامج والسياسات العمومية
- تدقيق وفحص التقارير السنوية للأداء

الشفافية

- الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية ووضوح التشريعات وسهولة فهمها

عناصر ضمان نجاح المنظومة
(تقنيات التصرف الإداري الحديث وثقافة تصرف)

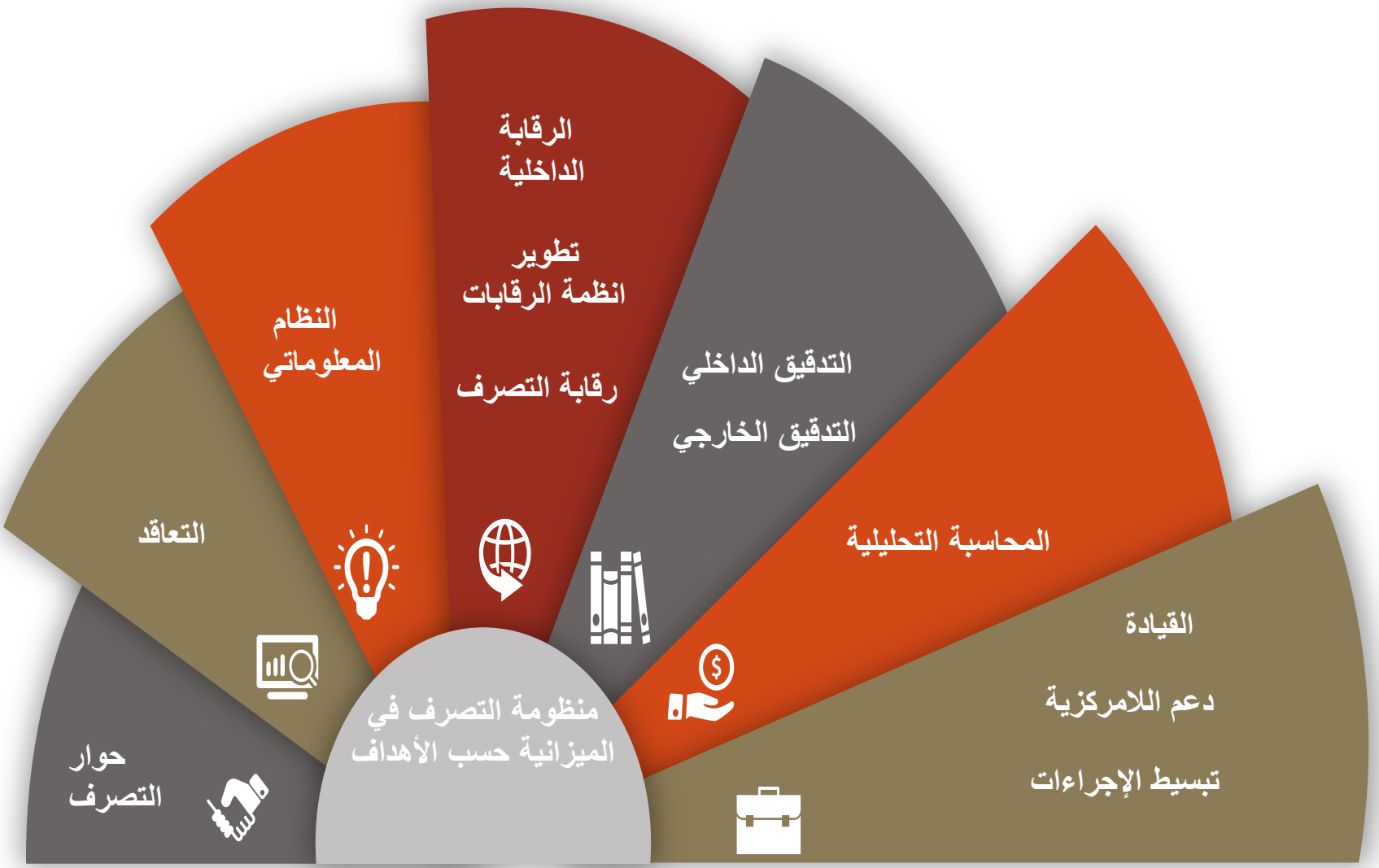

III-وثائق الأداء

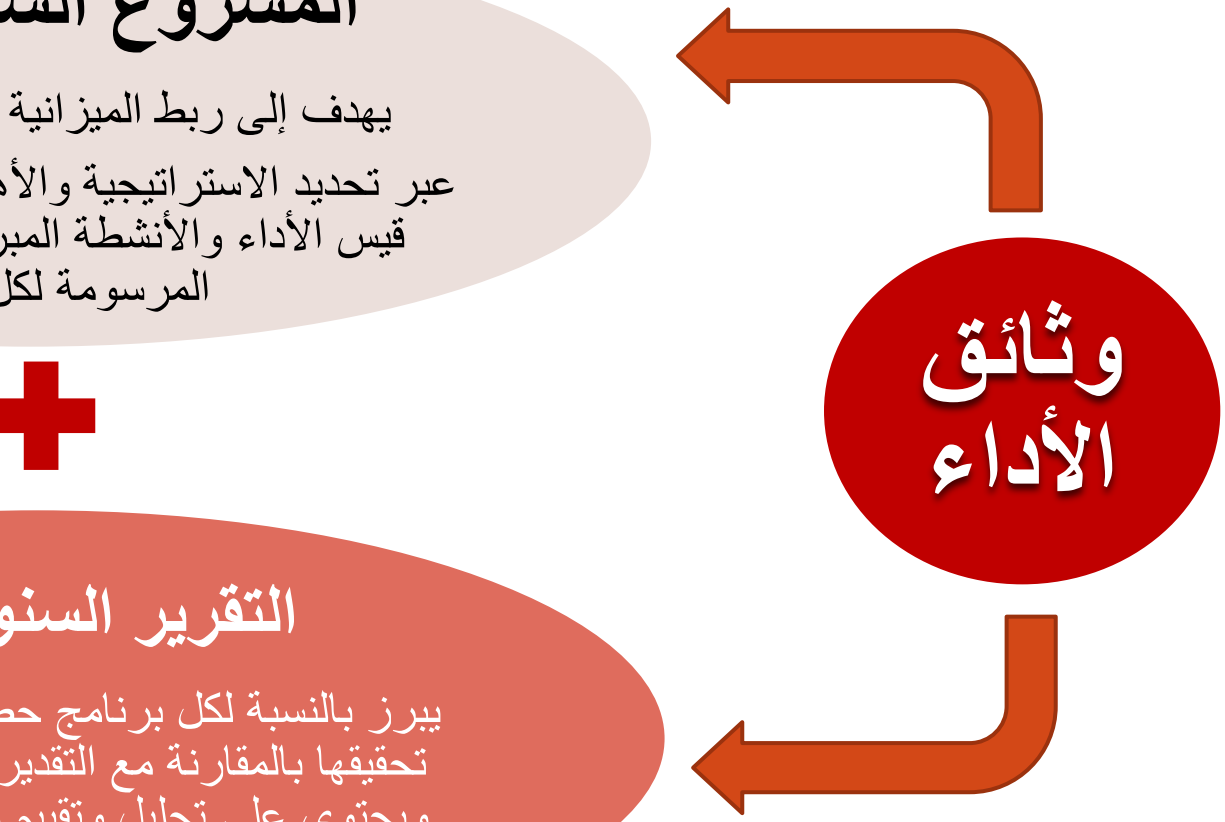

المحور الأول:
القانون الأساسي الجديد للميزانية
القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019

محتوى المحور الأول

1 - الإطار العام للقانون الأساسي الجديد للميزانية

2 - التوجهات والمبادئ الكبرى للقانون الأساسي للميزانية

3 - القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

4 - المراقبة والتقييم

5 - تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

أهم محطات إعداد القانون الأساسي الجديد للميزانية

جوان 2010	20 نوفمبر 2015	13 جانفي 2016	02 جوان 2017	6 نوفمبر 2018	31 جانفي 2019
• الشروع في الإعداد من قبل فريق عمل بوزارة المالية • استئناس بقوانين أساسية لبلدان أخرى • خبراء في إطار مشروع التوأمة مع الاتحاد الأوروبي	الإحالة على مجلس النواب	الإحالة على لجنة المالية والتخطيط والتنمية	• الشروع في النظر من قبل اللجنة • الاستماع إلى العديد من الهياكل والمجتمع المدني والخبراء	انتهاء أشغال اللجنة وإحالة التقرير إلى الجلسة العامة	المصادقة على القانون الأساسي الجديد للميزانية

I- الإطار العام للقانون الأساسي الجديد للميزانية:

1- ملائمة القانون الأساسي للميزانية مع مقتضيات الأحكام الجديدة للدستور خاصة في :

- التاريخ الأقصى لعرض مشروع الميزانية وقانون المالية على مجلس النواب (15 أكتوبر) والمصادقة (10 ديسمبر). الفصل 66
- منح الاستقلالية الإدارية والمالية لكل من مجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للقضاء والهيئات الدستورية. الفصول 52 و113 والفصول من 125إلى 130
- التوجه نحو اللامركزية (الجماعات المحلية). الفصل 131 إلى 140

I- الإطار العام للقانون الأساسي الجديد للميزانية:

2- نقائص على مستوى القانون الأساسي للميزانية :

- توفير إطار قانوني متكامل لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.
- عدم ملائمة المنظومة الكلاسيكية لقواعد التصرف العمومي الحديث ومبادئ الحوكمة المبنية أساسا على الشفافية والمصداقية والمسائلة.
- كثرة الضوابط والمراقبة المفروضة على المتصرفين (غياب المرونة في التصرف في الإعتمادات).
- لا يوجد علاقة بين إسناد الاعتمادات والأهداف والنتائج المحققة (عدم توفر مقارنة بين حسن الأداء وآليات الميزانية والمحاسبة).

هيكلة القانون الأساسي 49 فصلا	هيكلة القانون الأساسي الجديد 73 فصلا	ملاحظات
-**العنوان الأول : أحكام عامة** - تكاليف الدولة ومواردها - ميزانية المؤسسات العمومية - حسابات الخزينة - الحسابات الخاصة	**العنوان الأول : أحكام عامة** **العنوان الثاني: موارد الدولة وتكاليفها وحساباتها:** - موارد الدولة وتكاليفها - حسابات الدولة - الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة - المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة - الجماعات المحلية	باب جديد باب جديد
- **العنوان الثاني: إعداد مشروع قانون المالية** والنظر فيه والاقتراع عليه: -إعداد مشروع قانون المالية -النظر في مشروع قانون المالية	**العنوان الثالث: مشروع قانون المالية للسنة ومشروع قانون المالية التعديلي:** (الإعداد، التقديم، المصادقة والختم) **العنوان الرابع : التصرف في ميزانية الدولة** - إجراءات توزيع الإعتمادات - إلغاء الإعتمادات وتجميدها والترفيع فيها - آجال التنفيذ	باب جديد باب جديد باب جديد
العنوان الثالث: تنفيذ وغلق الميزانية - تنفيذ ميزانية الدولة - غلق ميزانية الدولة	**العنوان الخامس: المراقبة والتقييم** **العنوان السادس: غلق ميزانية الدولة** **العنوان السابع: أحكام إنتقالية وختامية**	عنوان جديد

II- التوجهات الكبرى للقانون الأساسي للميزانية

1- ميزانية تعتمد على النتائج عوضا عن ميزانية تعتمد على الوسائل

- هيكلة جديدة للميزانية تعتمد على المهمات والبرامج عوضا عن البنود

بهدف :

- ربط الاعتمادات المرصودة بتحقيق الأهداف والنتائج.
- إعطاء أكثر مرونة للمتصرفين مقابل المسائلة
- تمكين مجلس نواب الشعب والمواطن من تقييم جملة الاعتمادات الموظفة لتنفيذ مختلف السياسات العمومية ومقارنتها بالنتائج المحققة.

2- إعداد ميزانية على المدى المتوسط

يتم إعداد تقديرات الميزانية وتقديمها في إطار متوسط المدى (3 سنوات) ويرخص قانون المالية في استخلاص الموارد وضبط النفقات المتعّلقة بالسنة الأولى فقط ويتم سنويا تحيين إطار الميزانية متوسط المدى

بهدف:

- التنصيص على اعتماد ميزانية على المدى المتوسط بهدف إعطاء رؤية اقتصادية شاملة ورؤية مالية متوسطة المدى.
- التحكم أكثر في توازنات ميزانية الدولة
- تحسين جودة التقديرات وطريقة مناقشة الميزانية

3- تبويب جديد لميزانية الدولة

- تبويب نفقات ميزانية الدولة حسب مهمات وبرامج
- عدم اعتماد تقسيم الميزانية بين عنوانين أول وعنوان ثاني
- تبويب نفقات البرامج حسب الأقسام التالية (07 أقسام) :

1) نفقات التأجير، 2) نفقات التسيير، 3) نفقات التدخلات،

4) نفقات الاستثمار، 5) نفقات العلميات المالية، 6) نفقات التمويل

7) النفقات الطارئة غير الموزعة.

4- المرور من محاسبة ذات القيد البسيط الواحد الى حسابية ذات ثلاثة أبعاد:

- محاسبة ميزانياتية لمتابعة استهلاك اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع وتحقيق المداخيل الراجعة للميزانية.
- محاسبة عامة لمعالجة عمليات ميزانية الدولة قصد تقديم الموازنة السنوية للدولة والنتيجة المحاسبية في موفى السنة المالية بالإضافة الى تقييم تعهدات الدولة خارج الموازنة.وتخضع إلى المصادقة السنوية لدائرة المحاسبات.
- محاسبة تحليلية لقياس كلفة مختلف السياسات العمومية للدولة .

5- ميزانية تتسم بأكثر شفافية ومصداقية وشمولية:

تم التنصيص على:

- المصداقية: عدم التقليل او التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد.
- الشفافية: توضيح دور مختلف هياكل الدولة وتوفير المعلومات حول ميزانية الدولة ونشرها في الآجال وحسب الأساليب والطرق المتداولة وتوفير التقارير حول تنفيذ ميزانية الدولة والقدرة على الأداء.

6- توجيه التصرف العمومي نحو النتائج عوضا عن الوسائل والعمل على تحقيق تكافأ الفرص بين النساء والرجال وكل فئات المجتمع دون تمييز من خلال الفصل 4 و18:

- تحديد المسؤوليات في تحقيق البرامج ودعم مسؤولية المتصرفين العموميين وإضفاء مزيد من المرونة في التصرف مقابل المساءلة حول بلوغ الأهداف المرسومة ونجاعة التصرف في المال العام.

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

1- على مستوى إعداد الميزانية والمصادقة عليها:

❖ ضبط روزنامة الإعداد بمقتضى قرار من وزير المالية عوضا عن منشور لإعطائها الصبغة الإلزامية تفاديا لحصول تأخير .

✓ من شهر جانفي إلى 25 ماي: إعداد الإطار العام لتقديرات موارد ونفقات ميزانية الدولة والتوجهات الكبرى للميزانية وتقييم إنجاز السنة الفارطة. صدور منشور إعداد الميزانية 31 مارس.

✓ من جوان إلى جويلية: مرحلة الإعداد الفعلي للميزانية . إرسال مشاريع ميزانيات الوزارات 15 جوان، التحكيم 31 جويلية ، عرض الفرضيات والتوجهات الكبرى للسنة الماية المقبلة على مجلس النواب 31 جولية.

1- على مستوى إعداد الميزانية والمصادقة عليها:

✓ **شهر أوت:** إعداد الوثائق الرفقة لمشروع قانون المالية (وزارة المالية)

- التقرير العام لمشروع قانون المالية بما في ذلك الأحكام الجبائية وغير الجبائية
- جدول التوازنات العامة لميزانية الدولة
- جدول عمليات التمويل
- إطار الميزانية متوسط المدى الإجمالي وتوزيعه القطاعي
- مذكرات تفصيلية تشرح نفقات كل مهمة حسب نوعية ومآل
- تقرير حول الدين العمومي
- تقرير حول المنشآت العمومية
- تقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية الممنوحة

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

1- على مستوى إعداد الميزانية والمصادقة عليها:

- تحديد اخر اجل لعرض الميزانية على انظار مجلس نواب الشعب (15 اكتوبر) وأخر اجل اجل للمصادقة (10 ديسمبر) ويحال قانون المالية على رئيس الجمهورية في أجل أقصاه اليوم الموالي لتاريخ المصادقة.
- يصادق مجلس النواب على قانون المالية التعديلي المعروض عليه في اجل أقصاه 21 يوم بداية من تاريخ احالته عليه من قبل رئيس الحكومة وقبل المصادقة على قانون المالية.

2- على مستوى تنفيذ الميزانية

1- توزيع الاعتمادات:

بمقتضى قرار من وزير المالية بين البرامج داخل نفس المهمة

بمقتضى قرار من رئيس البرنامج داخل البرنامج

- الغاء اجراء فتح اعتمادات التنمية من طرف وزارة المالية

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

2- تحويل الاعتمادات:

* بين البرامج

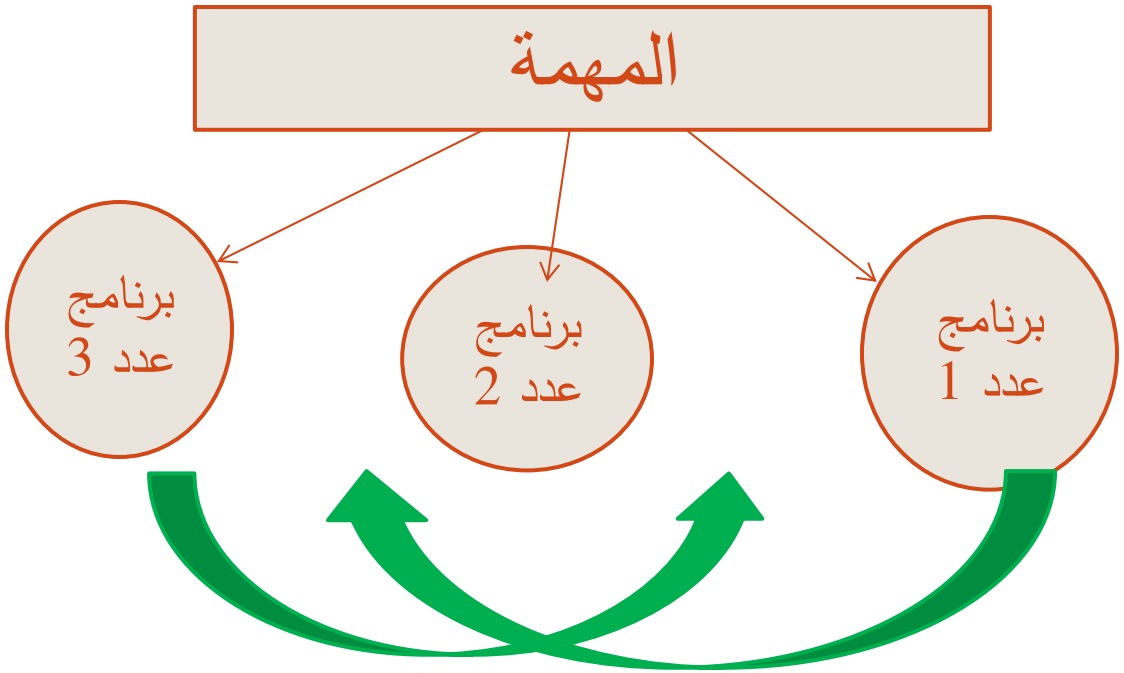

في حدود نسبة 2 % بمقتضى قرار من وزير المالية

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

* داخل البرنامج

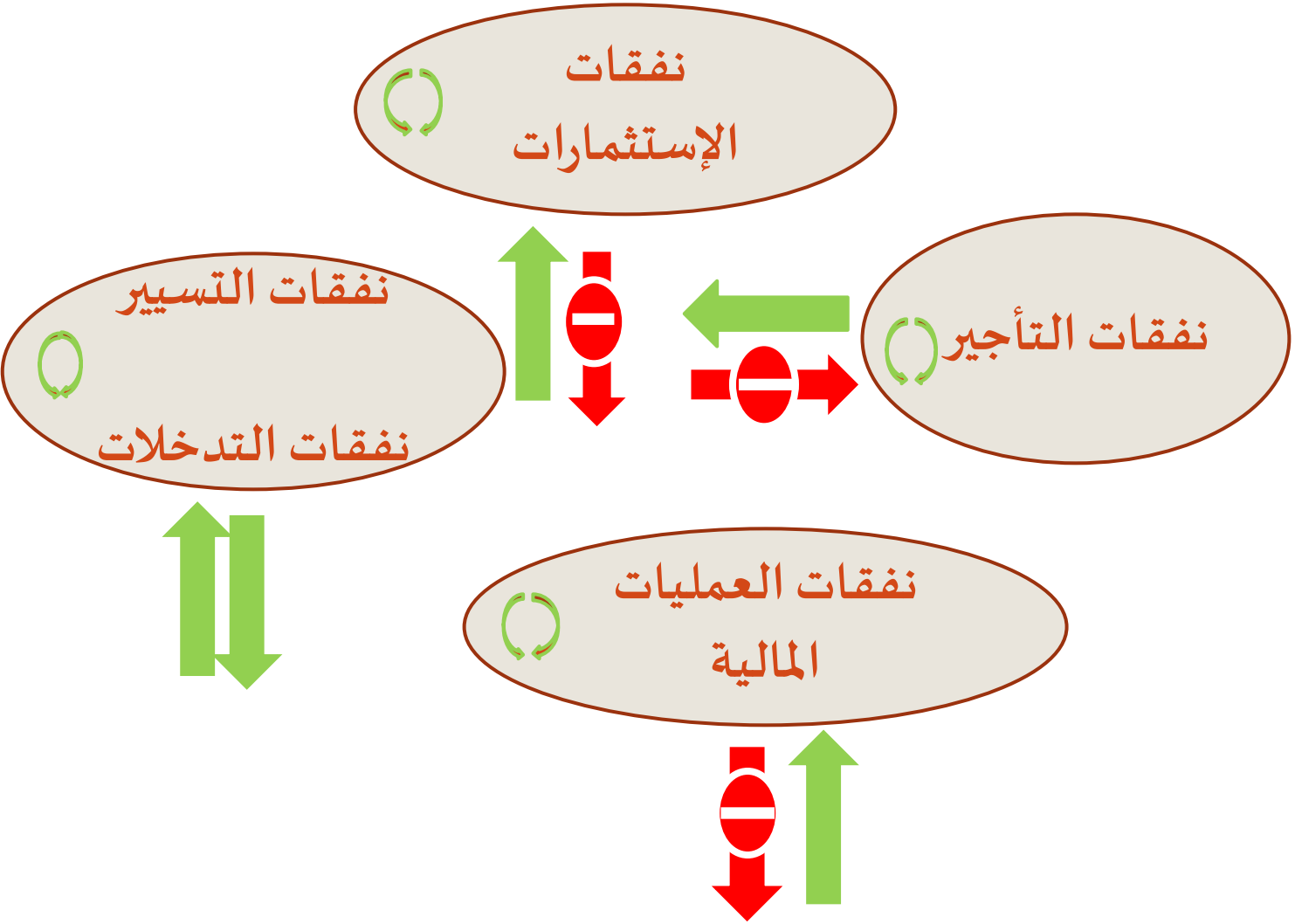

3- نقل الفواضل من سنة إلى أخرى:

- اعتمادات التعهد غير محدودة في الزمن مع امكانية الغاءها بقرار من وزير المالية عوضا عن الغاءها بقانون المالية.
- يمكن نقل نسبة من اعتمادات الدفع بقرار من وزبر المالية.
- إمكانية تحويل كامل فواضل المؤسسة او جزء منها الى ميزانية الدولة في صورة تسجيل المؤسسة لفواضل موارد لمدة ثلاث سنوات متتالية.

III- القواعد الجديدة لإعداد الميزانية والتصرف فيها ومراقبتها

4- إجراءات جديدة مختلفة:

- المصادقة على العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم (الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية).
- إلغاء العمل بإعتمادات البرامج (كلفة المشروع) والاقتصار على إعتمادات التعهد والدفع على أن تمثل اعتمادات التعهد كلفة المشاريع.
- إمكانية تجميد الإعتمادات خلال السنة المالية (بقرار من وزير المالية).
- إمكانية إلغاء الإعتمادات في حدود 1,5 % من جملة الإعتمادات المقترحة بقانون المالية بمقتضى أمر.
- إمكانية الترفيع اعتمادات ميزانية الدولة في حدود 1 % بمقتضى أمر دون قانون مالية تكميلي في حالة حدوث كوارث متأكدة تقتضيها المصلحة العامة.

3- آجال التنفيذ والفترة التكميلية:

بالنسبة لتقديم اقتراحات التعهد 31 ديسمبر N عوضا عن 15ديسمبر N

- التأشير على أوامر الصرف 10 جانفي N+1 من السنة الموالية عوضا عن 31 ديسمبر N.
- تم الإبقاء على الفترة التكميلية إلى حدود 20 جانفي N.

IV -المراقبة و التقييم

❖ القانون الأساسي للميزانية الحالي لم ينص على طبيعة المراقبة وإنما تم تحديدها بمقتضى النصوص الخاصة بالهياكل الرقابية.

❖تم التنصيص غلى أنواع المراقبة التي تخضع إليها ميزانية الدولة :

- رقابة سياسية (مجلس النواب): تقدم الحكومة تقريرا نهاية السداسي الأول إضافة إلى تقييم التقارير السنوية للأداء .
- رقابة إدارية (الهياكل الرقابية) تتزامن مع مختلف مراحل تنفيذ الميزانية
- رقابة قضائية (محكمة المحاسبات)

التقييم : تخضع التقارير السنوية للأداء للفحص والتقييم

V-تعزيز دور مجلس النواب في مختلف مراحل الميزانية

- تشريك مجلس النواب في رسم التوجهات وأولويات الميزانية المقبلة وتحديد فرضياتها خلال مرحلة إعداد مشروع الميزانية.
- يمكن لمجلس نواب الشعب أن يقترح تنقيحات على مشروع قانون المالية للسنة أو على مشروع قانون المالية التعديلي.
- وثائق و تقارير جديدة مرفقة بقانون المالية (10 وثائق وتقارير)

أحكام انتقالية وختامية : مراحل التنفيذ

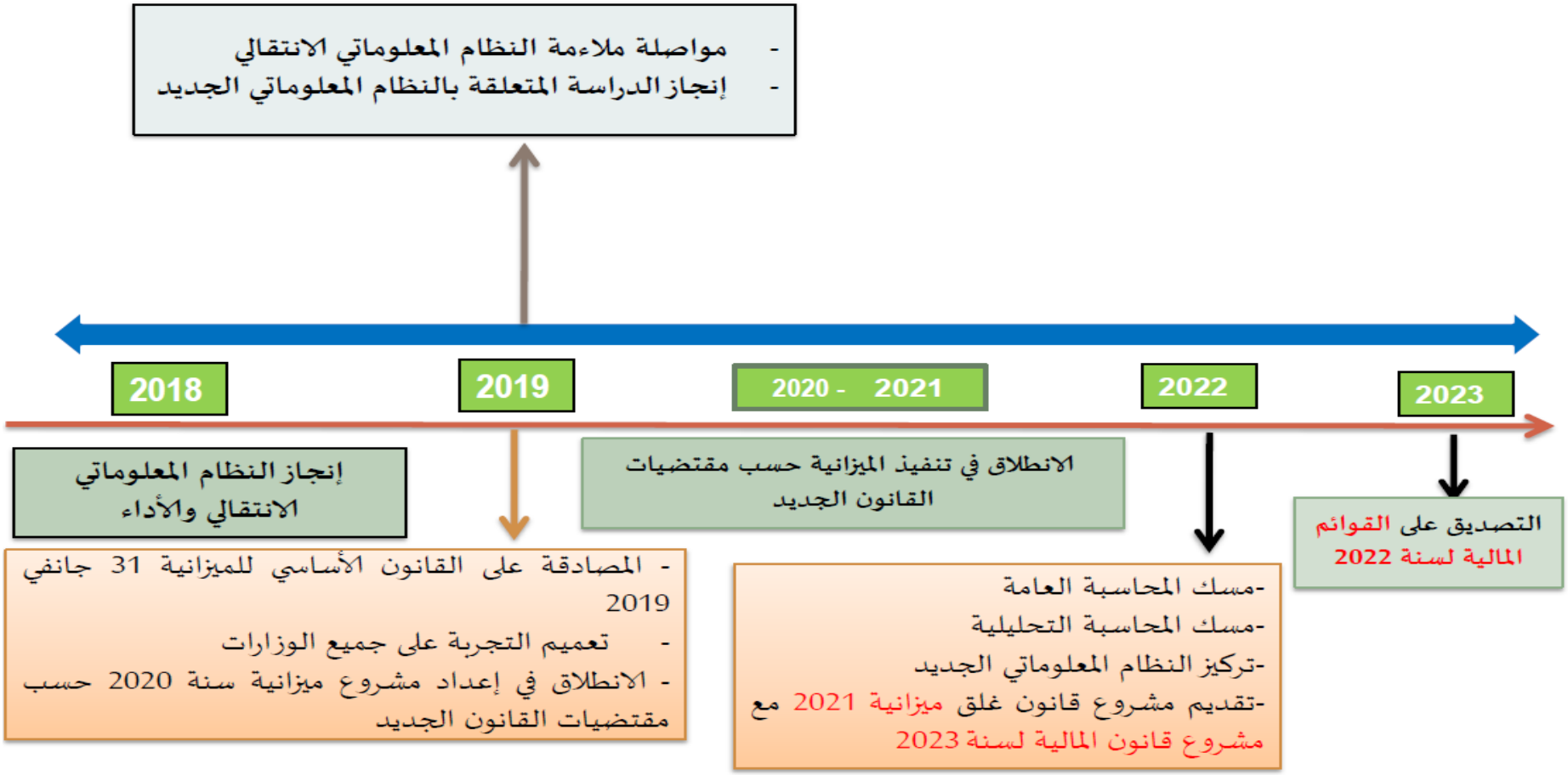

المحور الثاني:
متطلبات وتحديات سنة 2019 للشروع
في تطبيق مقتضيات أحكام القانون الجديد للميزانية

المتطلبات والتحديات (1/5)

2019

الميزانية

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- قرار روزنامة إعداد الميزانية
- ضبط إطار الميزانية متوسط المدى و تحديد سقف الاعتمادات لكل وزارة للسنة القادمة
- إعداد هيكلة التقارير والوثائق التي ستلحق بقانون المالية
- ضبط التبويب الميزانياتي الانتقالي وضبط مشروع التبويب الميزانياتي النهائي
- ضبط قواعد التصرف الجديدة

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- احترام رزنامة إعداد مشروع الميزانية
- إعتماد منهجية تشاركية عند إعداد مشروع الميزانية وحوار التصرف
- ضبط التقديرات بصفة دقيقة مع تبرير الحاجيات وتحديد الأولويات
- ضبط إطار النفقات على المدى المتوسط للوزارة (محور تكوين)
- مراجعة الهيكلة الموحدة لوثيقة مشروع الميزانية
- ضبط التبويب الميزانياتي حسب مآل النفقة

المتطلبات والتحديات (2/5)

2019

القيادة وتطوير الأداء

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- الأمرالمتعلق بضبط المهام القيادية لرؤساء البرامج
- إعداد وثيقة إطارية لميثاق التصرف الوزاري
- ضبط مخطط اتصال وتكوين خاص بالمنظومة
- انطلاق استغلال المنظومة معلوماتية لمتابعة الأداء

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- تسمية رؤساء البرامج وإعادة النظر في التنظيم الهيكلي للوزارة
- دعم الخلايا القارة المكلفة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف
- وضع منظومة «أدب» و «أمد» على ذمة رؤساء البرامج للمتابعة إعداد وتنفيذ ميزانية البرامج
- تحديد مخاطب لرئيس البرنامج على مستوى إدارة الشؤون المالية

المتطلبات والتحديات (3/5)

2019

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- استكمال إعداد المعايير المحاسبية للدولة الضروريّة لضبط الموازنة الافتتاحيّة
- استكمال مراجعة مجلة المحاسبة العمومية
- استكمال ضبط المخطط المحاسبي للدولة PCE
- الانطلاق في جرد أصول الدولة و تقييمها

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- الانطلاق في جرد ممتلكات الوزارة والمؤسسات وتقييمها (محور تكوين)
- التكوين في مجال المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية

المحاسبة العمومية

المتطلبات والتحديات (4/5)

2019

وزارة المالية (على المستوى الوطني)

- ضبط النظام المعلوماتي الانتقالي لإعداد الميزانية وتنفيذ الميزانية
- ضبط كراس الشروط الوظيفي لتطوير النظام المعلوماتي النهائي

المنظومات المعلوماتية

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- تكوين حول منظومة «أدب» و «أمد»

المتطلبات والتحديات (5/5)

2019

الرقابة والتدقيق

على المستوى الوطني (وزارة المالية)

- ضبط الإطار المرجعي للرقابة المعدلة
- الانطلاق في وضع نظم الرقابة الداخلية بالوزارات
- ضبط مشروع دليل التدقيق الأولي للأداء
- إعداد اتفاقية بين الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة و الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية حول ديمومة الميزانية

على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- إعداد أدلة إجراءات وتحديد المسارات والرقابة الداخلية (محور تكوين)
- الانطلاق في إرساء أنظمة الرقابة الداخلية

مع الشكـــــــر

www.gbo.mes.rnu.tn